بسم الله الرحمن الرحيم

# بنك السودان المركزي

# التقرير السنوي الحادي والستين 2021

ص.ب: 313 ت 1870566058(249)
موقع الكتروني : http://www.cbos.gov.sd
بريد الكتروني :publications@cbos.gov.sd

يسر بنك السودان المركزي أن يُقدم تقريره السنوي للعام 2021 لكافة المهتمين من الباحثين والأكاديميين والمختصين بالشأن المصرفي والمالي والاقتصادي من المؤسسات والهيئات المحلية والإقليمية والدولية، ونأمل أن يلبي هذا التقرير إحتياجاتهم.

بإسم بنك السودان المركزي أرجو أن أعرب عن جزيل شكري وتقديري للوزارات والمؤسسات والوحدات الحكومية على تعاونها معنا بتوفير البيانات والإحصاءات اللازمة لإعداد هذا التقرير.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى مجلس إدارة بنك السودان المركزي واللجنة التي تم تكليفها بتنقيح هذا التقرير، وكل من أسهم أو بذل جهداً في إعداده.

والله ولي التوفيق ،،،،،،،،

**حسين يحي جنقول**

**محافظ بنك السودان المركزي**

**ورئيس مجلس الإدارة**

# مجلس إدارة بنك السودان المركزي كما في 2021/12/31

| | |
|---|---|
| السيد/ محمد الفاتح زين العابدين | المحافظ - رئيس مجلس الإدارة |
| السيد / عبد الله ابراهيم علي | وكيل وزارة المالية - عضواً |
| السيد / أنيس جورج حجار | عضواً |
| السيد/ د. صديق أمبده رابح | عضواً |
| السيدة / د. بلقيس يوسف بدري | عضواً |

.....

| | |
|---|---|
| السيد/ ياسر بانقا أحمد | سكرتير مجلس الإدارة |

# المحتويات


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| مقدمة | 1 |
| الفصل الاول : أهم التطورات والأحداث الإقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية خلال العام 2021 | 7 |
| الفصل الثاني : سياسات بنك السودان المركزي للعام 2021 | 24 |
| الفصل الثالث : عرض النقود | 38 |
| الفصل الرابع : المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية | 49 |
| الفصل الخامس : حسابات بنك السودان المركزي للعام 2021 | 104 |
| الفصل السادس : أداء الموازنة العامة للدولة | 117 |
| الفصل السابع : الحسابات القومية والتغيرات الديموغرافية | 137 |
| الفصل الثامن : الإنتاج | 167 |
| الفصل التاسع : التجارة الخارجية | 200 |
| الفصل العاشر : ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي | 212 |
| الملاحق | 241 |

# مقدمة

يصدر التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لعام 2021 في ظل استمرار الدولة في برنامج الإصلاح الاقتصادي الذى يهدف الى تحقيق الاستقرار الإقتصادي وإعادة التوازن الكلي وإدماج السودان في منظومة الإقتصاد العالمي بما يسهم في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة . وعلى الرغم من تحقق بعض النتائج الايجابية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي خلال العام 2020 ، الا أن استمراريته واجهت العديد من التحديات على المستوي المحلي والاقليمي والعالمي بالاضافة إلى تعقيدات أوضاع الإقتصاد العالمي خلال العام 2021.

على المستوى العالمي فقد إستمر تعافي أداء الإقتصاد خلال العام 2021 ولكن بوتيرة أبطأ من المتوقع. ويرجع ذلك جزئيا إلى استمرار تداعيات متحورات فايروس كورونا (كوفيد 19) على الرغم من ذلك تحقق نمو إقتصادي إيجابى للعام 2021 في حدود 6.1 % .اما حول مدى استئناف الانشطة الاقتصادية لعملها بصورة طبيعية ، يلاحظ عدم عودة الاوضاع إلى طبيعتها بصورة كاملة ، حيث ما زالت التداعيات الصحية لجائحة كورونا تؤثر سلبا على سلاسل الامداد العالمية وإنعكس تأثيرها من خلال خلق ضغوط تضخمية في كثير من الدول. الامر الذي دفع البنوك المركزية والمؤسسات المعنية بادارة الإقتصاد للمفاضلة في السياسات بين احتواء التضخم او تحفيز النمو الإقتصادى .

على المستوى الإقليمي فان بداية التعافي من آثار جائحة كورونا (كوفيد -19) والعودة الجزئية لبعض الانشطة عقب الاغلاق الكامل أدت إلى تباين في مؤشرات الاداء الإقتصادي. ويشير صندوق النقد الدولى الى أن دول افريقيا جنوب الصحراء وفي ظل محدودية مقدرتها في الوصول الى اللقاحات واجهت بعض الخيارات الصعبة فيما يلي سياسات الاقتصاد الكلى. واذ تظل الاولوية لإنقاذ الارواح فان الاصلاحات التى تؤدى إلى تعبئة الإيرادات المحلية، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتشجيع الرقمنة، وتحسين الشفافية والحوكمة. وتساعد على زيادة النمو وزيادة فرص العمل في المدى الطويل.ومن حيث اداء الاقتصادات بالاقليم فقد إرتفعت معدلات النمو وتحسن موقف الحساب الجاري في دول الكوميسا ودول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى بالاضافة الى دول افريقيا جنوب الصحراء. فيما انخفضت معدلات التضخم بدول الكوميسا وإرتفعت في دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و مجموعة دول افريقيا جنوب الصحراء.

على المستوى المحلي فقد تم الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية التى تم الاتفاق عليها في إطار البرنامج المراقب بواسطة موظفي صندوق النقد الدولي IMF Staff Monitored Program (SMP). ونتيجة لنجاح السودان في تنفيذ البرنامج تم التوقيع علي إتفاقية برنامج التسهيل الإئتمانى الممتد ( ECF) Extended Credit Facility للفترة (2021 - 2024 ) ،حيث هدفت تلك الإصلاحات الى إستعادة وتعزيز استقرار الإقتصاد الكلي، وتخفيف عبء الديون الخارجية في إطار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPCs). وفي إطار سياسة الإصلاح

الإقتصادي فقد تم توحيد سعر الصرف بنهاية فبراير 2021 وتم إلغاء العمل بالدولار الجمركي في يونيو 2021 بالإضافة إلى إصلاح دعم الطاقة.

تأهل السودان إلى نقطة القرار (decision point) في مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون في نهاية يونيو 2021 واتيحت له فرص الحصول على منح ومساعدات جديدة من المؤسسات المالية الدولية والاقليمية. كما أسهم مؤتمر باريس الذي إنعقد في مايو 2021 في تقديم السودان إلى الاسرة الدولية الذي كان من نتائجه التعهد باعفاء 14.2 مليار دولار من مديونية دول نادى باريس. إلا أن عدم استقرار الأوضاع السياسية بالبلاد اثر سلبا على النتائج المستهدف تحقيقها من برنامج الإصلاح الاقتصادي. شهد العام 2021 إغلاق الطريق القومي بين الخرطوم وبورتسودان وإغلاق ميناء بورتسودان بجانب إغلاق خطوط الأنابيب الناقلة للنفط ، واغلاق الطريق القومي الذي يربط السودان مع جمهورية مصر العربية، وتبع ذلك التغيير السياسي في 25 أكتوبر 2021 مصحوبا باعلان حالة الطوارئ في البلاد. ونتيجة لذلك تم تعليق التعامل مع السودان من قبل العديد من المنظمات الدولية والاقليمية والجهات المانحة ، بالاضافة إلى إيقاف الحصول على المساعدات المالية والفنية التي تم التعهد بها من قبل تلك الجهات والمكملة لبرنامج الإصلاح الإقتصادي الأمر الذي إنعكس سلباً على الأوضاع الإقتصادية المحلية خلال الربع الأخير من العام 2021.

يتضمن التقرير السنوى لبنك السودان المركزي لعام 2021 عشرة فصول متضمنة البيانات بالقيم الاسمية ما لم تتم الإشارة الى غير ذلك ، يتناول الفصل الأول أهم التطورات والأحداث الإقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية خلال العام 2021م . ويستعرض أداء بعض المؤشرات الإقتصادية الخاصة بالدول الصناعية والدول النامية و دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، بالإضافة إلى المؤشرات الإقتصادية لأهم شركاء السودان.

يعكس الفصل الثانى سياسات بنك السودان المركزي لعام 2021 التي إستهدفت المساهمة في تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي 1.0% وخفض معدل التضخم السنوي إلى 95% من خلال تحقيق معدل نمو إسمي في عرض النقود في حدود 30 % ، ونمو في القاعدة النقدية في حدود 26%، الا أن الأداء الفعلي لسياسات العام 2021 أشار الى ان معدل التضخم بنهاية عام 2021 قد بلغ 359.1% مقارنة بمعدل التضخم المستهدف البالغ 95% بنهاية عام 2021 وإلى إرتفاع معدل التضخم الأساسي من 363.4% في ديسمبر 2020 إلى 443.5% في ديسمبر 2021.كما أظهر نمو عرض النقود بمعدل 153.2% بنهاية العام 2021 متجاوزاً معدل النمو المستهدف البالغ 30%. ولا يعزى هذا الإنحراف بصورة رئيسية إلى ضخ سيولي جديد في الإقتصاد بقدر ما هو ناتج عن إعادة تقييم الاصول والخصوم بالعملات الاجنبية لبنك السودان المركزي بعد التعديلات الكبيرة في سعر الصرف التي تمت خلال العام 2021 في اطار الاصلاحات الاقتصادية ، اضافة إلى إرتفاع رصيد صافي إستحقاقات البنك المركزي على الحكومة المركزية.

يستعرض الفصل الثالث أهم التطورات في عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى التغيرات في القاعدة النقدية والمضاعف النقدي وسرعة دوران النقود والتعمق النقدي ، حيث شهد العام 2021 زيادة كبيرة في معدل نمو عرض النقود بلغت 153.2%. ترتب على ذلك إرتفاع في معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية.حيث ساهم كل من بنك السودان المركزي والمصارف التجارية في التوسع النقدي الذي حدث في العام 2021 . وقد أسهمت الزيادة الكبيرة في بند إعادة تقييم أصول وخصوم البنك المركزى بنسبة 185.1% من التوسع النقدي ، ويرجع ذلك للتعديلات التى حدثت في سعرالصرف وفق ما ذكر اعلاه. فيما ساهمت المدفوعات للحكومة المركزية من البنك المركزى بنسبة 22.9% من إجمالي التوسع النقدي في العام 2021 وبلغت نسبة مساهمة تمويل القطاع الخاص 29.6% من إجمالي التوسع النقدي فيما كان أثر صافي الأصول الأجنبية انكماشيا بنسبة 91.1% .

يتناول الفصل الرابع أداء القطاع المالى الذي يشمل المؤسسات المالية المصرفية والمؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات الصرافة والتحاويل المالية، وشركة السودان للخدمات المالية المحدودة، وشركة ترويج للاستثمار المالي،وصندوق ضمان الودائع المصرفية، وسوق الخرطوم للأوراق المالية، وشركات التأمين والوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات، ووكالة ضمان التمويل الأصغر(تيسير) بالاضافة إلى صندوق إدارة السيولة الذي يديره بنك الاستثمار المالي. يشير أداء الجهاز المصرفي إلى إرتفاع إجمالي أصول المصارف من 984,894.4 مليون جنيه في العام 2020 إلى 3,518,274.8 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 257.2 % . والى إرتفاع إجمالي الودائع طرف المصارف العاملة من 673,036.8 مليون جنيه في العام 2020 إلى 2,084,779.0 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 209.8%. كذلك إرتفع إجمالي رصيد التمويل الممنوح من المصارف للقطاعات المختلفة من 363,610.3 مليون جنيه في العام 2020 إلى 1,031,236.0 مليون جنيه بنهاية العام 2021 بمعدل 183.6% .ومن حيث اداء مؤشرات السلامة المالية للمصارف فقد إنخفض متوسط نسبة كفاية رأس المال من 11.5% في العام 2020 إلى 7.1 % في العام 2021 مقارنة بالنسبة المعيارية 12%. فيما إرتفع متوسط نسبة إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي التمويل المصرفي من 3.5% في العام 2020 إلى 3.7% في العام 2021،مقارنة بالنسبة المعيارية 6%.

يوضح الفصل الخامس القوائم المالية لبنك السودان المركزي والمتمثلة في قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية كما في 31 ديسمبر 2021. والتي تمت مراجعتها من قبل ديوان المراجع القومي.وقد تم إعداد هذه القوائم وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .

يستعرض الفصل السادس موازنة الحكومة الإتحادية ولا يعكس الإيرادات والإنفاق الولائي حيث انه ووفقا لنظام الحكم الاتحادي تقوم الولايات بإعداد وإجازة موازناتها الجارية والتنموية من مصادرها الذاتية بالاضافة إلى التحويلات من الحكومة الاتحادية. وقد تم إعداد موازنة العام 2021 في ظل تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي بسبب

تداعيات جائحة كورنا على الإقتصاد العالمى. وقد استندت على أولويات الحكومة الانتقالية ، ومطلوبات إتفاقية السلام، ومخرجات المؤتمر الإقتصادي الأول الذى انعقد في سبتمبر 2020 والبرنامج الثلاثي للإصلاح الإقتصادي 2020 - 2023 . من حيث الأداء فقد بلغت الإيرادات العامة 1,524,808 مليون جنيه في العام 2021 مقارنة بـ 264,593 مليون في العام 2020 بمعدل زيادة بلغ 476.3% ، كذلك إرتفعت المصروفات العامة إلى 1,597,616 مليون جنيه في العام 2021 مقارنة بمبلغ 462,797 مليون جنيه في العام 2020 بمعدل 245.2% و سجلت الموازنة عجزا كلياً قدره 72,807 مليون جنيه ، ما يعادل (0.64)% من الناتج المحلي الإجمالي.

يعكس الفصل السابع كلاً من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبالأسعار الجارية بطريقتي الناتج المضاف ( Value Added Approach) والانفاق ( Expenditure Approach) ، والناتج القومي الإجمالي والدخل القومي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، كما يتناول الفصل الأرقام القياسية للأسعار ومعدلات التضخم بالإضافة الى التغيرات الديموغرافية . وفي هذا الصدد إنخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة من سالب 1.6% في العام 2020 إلى سالب 1.9% في العام 2021 . نتيجة لإنخفاض معدل نمو قطاع الخدمات من 0.6% في العام 2020 إلى سالب 2.6% في العام 2021 وإنخفاض معدل نمو القطاع الصناعي من 2.7% في العام 2020 إلى سالب 0.3% في العام 2021. فيما تحسن معدل نمو القطاع الزراعي من سالب 8.6% في العام 2020 إلى سالب 1.8% في العام 2021.

يتناول الفصل الثامن أداء القطاع الحقيقي والذي يشمل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، والقطاع الصناعي ، والقطاع الخدمي . ظلت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ثابتة في حدود 26.1% في العامين 2020 و2021، فيما شهد العام 2021 إرتفاع جملة المساحات المزروعة من 64.4 مليون فدان في الموسم 2020/2019 إلى 70.7 مليون فدان في الموسم 2021/2020 ، بمعدل 9.8%. فيما شهدت أعداد الثروة الحيوانية إرتفاعاً طفيفا بمعدل 0.6% في العام 2021 مقارنة بالعام 2020. كما سجل القطاع الصناعي نسبة مساهمة 22.2 % في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للعام 2021 مقارنة بنسبة 21.8 % في العام 2020 وقد انخفض معدل نموه من 2.7% في العام 2020 إلى سالب 0.3 % في العام 2021. أما بخصوص التعدين فقد ارتفع انتاج الذهب من 35.7 طن في العام 2020 إلى 49.7 طن في العام 2021 ، بمعدل 39.2%.

يتناول الفصلان التاسع والعاشر التجارة الخارجية وأداء ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي . انعكس الاداء الكلي لميزان المدفوعات من خلال تحسن موقف الاحتياطيات الرسمية التي بلغت 1,154.9مليون دولار للعام 2021 نتيجة لتخصيص حقوق سحب خاصة ( Special Drawing Rights SDR ) بما يعادل مبلغ 857 مليون دولار، وتحسن موقف عجز الحساب الجاري من سالب 5,841.2 مليون دولار في عام 2020 إلى سالب 2,951.4 مليون دولار في عام 2021 بمعدل 50.5٪ ، فيما إنخفض العجز في الميزان التجاري السلعي (FOB)

من 5,051.3 مليون دولار في العام 2020 إلى 4,191.2 مليون دولار في العام 2021 بمعدل 17.0 %. ويُعزى ذلك لإرتفاع قيمة الصادرات السلعية بمعدل 12.5% وإنخفاض قيمة الواردات السلعية بمعدل 4.3%.

توضح الجداول (1) و (2) أهم مؤشرات أداء الاقتصاد السوداني والإقتصاد الإقليمي والعالمي لعامي 2020 و 2021

جدول (1)

أهم مؤشرات أداء الإقتصاد السوداني لعامي 2020 و 2021

| | 2020 | 2021 |
|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون جنيه) | 4,727,134.7 | 11,417,292.2 |
| الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (مليون جنيه) | 35.63 | 34.96 |
| معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ( %) | (1.6) | (1.9) |
| نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ( الف جنيه) | 106.4 | 249.9 |
| متوسط معدل التضخم الكلي السنوي ( %) | 163.3 | 359.1 |
| معدل التضخم الكلي بنهاية العام ( %) | 269.3 | 318 |
| عجز الموازنة العامة الكلي ( مليون جنيه) | (198,204.0) | (72,808.0) |
| نسبة العجز المالي ( متضمناً المنح ) للناتج المحلي الإجمالي (%) | (4.19) | (0.64) |
| نسبة العجز المالي ( باستثناء المنح ) للناتج المحلي الإجمالي (%) | 5.26 | 11.70 |
| نسبة تمويل العجز المالي من المصادر المحلية (%) | 99.4 | 133.0 |
| نسبة تمويل العجز المالي من المصادر الخارجية (%) | 0.6 | (33.0) |
| إجمالي الإيرادات العامة ( مليون جنيه) | 264,593 | 1,524,808 |
| نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات (%) | 60.5 | 41.9 |
| إجمالي المصروفات العامة (مليون جنيه) | 462,797 | 1,597,616 |
| نسبة الإنفاق الجاري إلى إجمالي المصروفات العامة (%) | 98.9 | 94.5 |
| نسبة مصروفات التنمية إلى إجمالي المصروفات العامة (%) | 1.1 | 5.5 |
| عرض النقود بمعناه الواسع (M2) ( مليون جنيه) | 1,302,229.6 | 3,296,958.8 |
| معدل نمو عرض النقود ( %) | 88.8 | 153.2 |
| صافي الأصول الأجنبية ( مليون جنيه) | (525,330.3) | (2,705,287.5) |
| صافي الأصول المحلية ( مليون جنيه) | 959,934.3 | 1,518,971.4 |
| إجمالي تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية ( مليون جنيه) | 348,510.0 | 1,085,021.8 |
| صافي التمويل المصرفي الممنوح للحكومة المركزية (مليون جنيه) | 676,923.6 | 950,661.0 |
| رصيد التمويل المصرفي الممنوح للقطاع الخاص ( مليون جنيه) | 327,196.4 | 918,052.0 |
| الموقف الكلي لميزان المدفوعات (مليون دولار ) | (32.8) | (1,154.9) |
| الحساب الجاري ( مليون دولار ) | (5,841.2) | (2,889.9) |
| إجمالي الصادرات السلعية (FOB) ( مليون دولار) | 3,802.6 | 4,279.0 |
| إجمالي الواردات السلعية (FOB) ( مليون دولار) | 8,853.9 | 8,470.2 |
| صافي الميزان التجاري السلعي ( مليون دولار) | (5,051.3) | (4,191.2) |
| إجمالي المتحصلات غير المنظورة ( مليون دولار ) | 2,835.8 | 4,789.5 |

| 2021 | 2020 | |
|---|---|---|
| 3,488.1 | 63,625. | إجمالي المدفوعات غير المنظورة ( مليون دولار ) |
| 103.3 | 143.6 | الحساب الرأسمالي ( مليون دولار ) |
| (1,119.6) | (4,561.9) | الحساب المالي ( صافي الإقراض / الإقتراض ) ( مليون دولار ) |
| (462.5) | (716.9) | صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ( مليون دولار) |
| 62.4 | 77.2 | الدين الخارجي (مليار دولار ) |
| 200.8 | 88.2 | نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي ( %) |
| 1,517.4 | 1,575.5 | نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى إجمالي الإيرادات الحكومية (%) |
| 1,444.9 | 2,030.2 | نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات (%) |

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان المركزي 2021

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

علامة ( ) تعني سالب

جدول (2)

أهم المؤشرات الإقتصادية العالمية والإقليمية لعامي 2020 و 2021

| موقف الحساب الجاري الى الناتج المحلى الاجمالي % | | معدل التضخم % | | معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقى % | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2021 | 2020 | 2021 | 2020 | 2021 | 2020 | |
| | | | | 6.1 | 3.1 | الاقتصاد العالمي |
| 0.7 | 0.4 | 3.1 | 0.7 | 5.2 | (4.5) | الاقتصادات المتقدمة |
| 0.9 | 0.5 | 5.9 | 5.2 | 6.8 | (2.0) | الدول النامية |
| (1.1) | (2.2) | 11.0 | 10.2 | 4.5 | (1.7) | أفريقيا جنوب الصحراء |
| 1.0 | 1.5 | 2.2 | 3.1 | 7.3 | (0.8) | دول أسيا |
| 3.6 | (2.6) | 14.6 | 11.2 | 5.8 | (3.3) | الشرق الاوسط وشمال افريقيا |
| (1.6) | (0.2) | 9.8 | 6.4 | 6.8 | (7.0) | دول أمريكا اللاتينية والكاريبية |
| 2.9 | (6.8) | 29.2 | 17.0 | 13.6 | (9.4) | منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى |
| (3.4) | (5.9) | 32.1 | 45.9 | 14.1 | (5.4) | دول الكوميسا |

المصدر: تقرير افاق الاقتصاد العالمي ابريل 2021

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

علامة ( ) تعني سالب